

الغانم: مرسومان أميريان بمنح العفو.. وجلسة اليوم لن تعقد لاستقالة الحكومة

رياض عواد

أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن شكره لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد على دعوته المباركة للحوار الوطني ودعمه له وللصالحات الوطنية، مبيّناً أنها صفحة طويلة للبدء في مرحلة جديدة طال انتظارها.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس "صدر قبل قليل المرسومان الأميريان القاضيان بمنح العفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين في قضايا سابقة"، وأضاف الغانم "يجب على أن أتوجه أولاً بالحمد والثناء للمولى عز وجل على التوفيق والسداد والشكر بعد الله والفضل بعده لسمو أمير البلاد على روحه المتسامية ونهجه المتسامح عبر دعوته المباركة للحوار

الوطني ودعمه له وللصالحات الوطنية التي

تحققت

وذكر الغانم "أشكر سمو أمير البلاد على ثقته الغالية بتكليفني والأخوين رئيسي السلطتين التنفيذية والقضائية برفع التقارير المتعلقة بهذا الموضوع، وقد رفعتنا التقرير الأول وإن شاء الله سوف تكون هناك تقارير

أخرى" وقال الغانم "لم يفتني بهذه المناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لسمو ولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد على مباركته ودعمه لكل الخطوات التي من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد.."

وأعرب الغانم عن شكره أيضاً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ورئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار

أحمد العجيل، ولأعضاء لجنة الحوار الوطني. واستطرد الغانم قائلاً "شكر خاص لمن لهم دور كبير في تحقيق ما تم تحقيقه وهم الأخوة الأفاضل الأربعون نائباً تقريباً الذين وقعوا على هذا البيان وناشدوا صاحب السمو وخاطبوه باللغة التي يجب أن يخاطب بها ونتج عنها هذه الاستجابة الأميرية السامية"

وأضاف الغانم "لم يكن لهذه الاستجابة أن تتحقق لولا ما قام به هؤلاء النواب الأربعون في بيانهم المرسل والتماسهم والذي أجاب الديوان الأميري في بيانه وأشار إلى هذا البيان"

وذكر الغانم "نسال الله سبحانه وتعالى أن تكون هذه صفحة جديدة ومرحلة جديدة لأن العفو ليس هو غاية المجتمع، إنما تحقيق



مرزوق الغانم

الشحومي يستقبل فريق مشروع صاروخ الفضاء الكويتي ويؤكد أهمية دعم الطاقات الوطنية الشابة



الشحومي والفريق القائم على مشروع (صاروخ الفضاء الكويتي).

للمركز التعامل مع الأفراد بشكل مباشر. وأكد أن الإنجاز الذي تحقق للفريق من خلال الكويتي هو الحصول على إذن لإطلاق الصاروخ في الوقت المناسب من المواقع الخاصة بسلح الجو الكويتي. من ناحية، قال عضو الفريق المهندس الميكانيكي سليمان الفهد إن الفريق يهدف إلى إطلاق الصاروخ خلال سنتين أو ثلاث سنوات، لينتم بعدها بتوفير خدمة الوصول للفضاء لبعض المراكز العملية والبحنية. وفي نهاية اللقاء قام الشحومي بتكريم أعضاء الفريق وإهدائهم درعا تذكارية تقديراً منه للمواهب الكويتية الشابة.

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي في مكتبه صباح أمس الاثنين الفريق القائم على مشروع (صاروخ الفضاء الكويتي). وقال الشحومي في تصريح صحفي إنه "في الوقت الذي يهتم العالم كله بموضوع الوصول إلى الفضاء وتقديم الخدمات البحثية من خلال إطلاق الصواريخ البحثية للفضاء، تعجز مؤسسات الدولة في الكويت على دعم

وأكد الشحومي أنه في حال عدم الحصول على دعم مباشر من إحدى مؤسسات الدولة لعدم وجود تشريع واضح، فسوف يتم من خلال لإنشاء مركز يتعلق بدراسات وأبحاث الفضاء دعماً لهؤلاء المبدعين والمبتكرين من أبناء الوطن.

وشدد على أهمية الدعم النيابي لكل مبدع من أبناء الوطن، معرباً عن تفاوله بتجاوز غالبية أعضاء مجلس الأمة مع مقترح إنشاء مركز دراسات وأبحاث الفضاء.

وبيّن أنه سيتم متابعة كل التشريعات ذات الصلة الموجودة في بعض الدول من أجل الخروج بتصور يتم تبنيه بمجلس الأمة.

بشوره، قال عضو فريق المشروع ناصر اشكناني وهو أحد أعضاء الفريق إن فكرة المشروع تقوم على بناء وإطلاق أول صاروخ فضائي بالوقود السائل في الوطن

«الداخلية والدفاع»: التصويت على تعديلات «تجنيس زوجة الكويتي» في انتظار الرد الحكومي



لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع المشروع بقانون بتعديل المادة (8) من المرسوم الأميري رقم (1) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، والاقترح بقانون بتعديل المادة (8) من المرسوم نفسه، بحضور ممثلي وزارة

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع المشروع بقانون بتعديل المادة (8) من المرسوم الأميري رقم (1) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، والاقترح بقانون بتعديل المادة (8) من المرسوم نفسه، بحضور ممثلي وزارة الداخلية.

وأوضح رئيس اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن مشروع القانون المقدم من الحكومة يتعلق بزيادة المدة المحددة لإعلان رغبة الحصول على الجنسية الكويتية للأجنبية المتزوجة من كويتي من 5 إلى 18 سنة متضمناً الأسباب والمبررات.

وأضاف إن اللجنة بحثت في هذا الصدد

وأوضح رئيس اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن مشروع القانون المقدم من الحكومة يتعلق بزيادة المدة المحددة لإعلان رغبة الحصول على الجنسية الكويتية للأجنبية المتزوجة من كويتي من 5 إلى 18 سنة متضمناً الأسباب والمبررات.

وأضاف إن اللجنة بحثت في هذا الصدد

سأل عن إجراءات تعيين مدير الجامعة

روح الدين: ما قيمة ودائع التأمينات لدى البنوك اللبنانية؟



د.حمد روح الدين

هذه الودع منذ إنشائها حتى تاريخ هذا السؤال؟ 4-هل تمت زيادة حجم الودائع لدى جمهورية لبنان بعد عام 2012؟ 5-هل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أي استثمارات أخرى في جمهورية لبنان خلاف الودائع لدى البنوك؟ في حالة الإجابة بالإيجاب فما هذه الاستثمارات؟ وكم تبلغ قيمتها؟ مع تزويدنا بتواريخ الدخول في هذه الاستثمارات؟ 6-ما خطة المؤسسة المستقبلية في التعامل مع استثماراتها في لبنان؟

العامه للتأمينات الاجتماعية لديها ودائع ضخمة لدى البنوك اللبنانية، وأنها عاجزة عن استرداد تلك الودائع، لذا يرجى تزويدي بالتالي: 1- ما قيمة الودائع الاستثمارية الخاصة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المودعة لدى البنوك اللبنانية؟ مع تزويدي باسماء البنوك التي تحتفظ بهذه الودائع؟ وتزويدي بتاريخ إنشاء كل وديعة؟ 2- ما العائد الاستثماري على هذه الودائع؟ وهل تم تحصيل هذه الودائع؟ 3-هل تم سحب أو استرداد جزء

3- كيف تتم المفاضلة بين الأساتذة المرشحين لهذا المنصب؟ وما دور الوزير في هذا الشأن؟

4- ما سبب عدم تعيين مدير لجامعة الكويت حتى تاريخ هذا السؤال؟ كما قدم النائب د.حمد روح الدين سؤالاً إلى وزير المالية خليفة حمادة جاء كالتالي:

بعد أن أعلنت الكويت سحب سفيرها من الجمهورية اللبنانية وأعطت السفير اللبناني مهلة لمغادرة الكويت خلال 48 ساعة، تداولت بعض الصحف الكويتية خبراً ذكر فيه أن المؤسسة

وجه النائب د...محمد روح الدين سؤالاً إلى وزير النفط والتعليم العالي د...محمد الفارس، جاء فيه:

مضى ما يقارب السنتين على انتهاء فترة آخر مدير لجامعة الكويت بالأصالة، ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن وهذا الصرح الأكاديمي يدار من قبل مديرين بالوكالة، لذا نرجو الإجابة عن الأسئلة وتزويدنا بالتالي:

1- ما إجراءات تعيين مدير جامعة الكويت؟ 2- ما الشروط الواجب توافرها للترشح لمنصب مدير جامعة الكويت؟

البرلمان العربي يدين اقتحامات جيش الاحتلال في الضفة

وشدد البرلمان العربي، على أن انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والإنسان و اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وجدد البرلمان العربي دعمه الكامل لنضال الشعب الفلسطيني الأحرار، حتى يقيم دولته المستقلة وعاصمته مدينة القدس (البرلمان العربي)

وحمل البرلمان العربي (القوة القائمة بالاحتلال)، المسؤولية الكاملة عن تبعات استمرار مثل هذه الاعتداءات الاستفزازية والخطيرة المتكررة، داعياً المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري والفاعل من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني ووضع حد لهذه الانتهاكات الإسرائيلية التي تزيد من حدة العنف والتوتر والكرهية، ولا توفر الأجواء الملائمة لإقامة السلام العادل والشامل.

القائمة بالاحتلال مستمرة في ارتكاب سلسلة من الجرائم بحق الإنسانية نتيجة الصمت الدولي غير المبرر، ومن بينها الجريمة الكراء بحق الطفولة واغتتيال قوات الاحتلال للطفل الفلسطيني محمد عدس.

وطالب البرلمان العربي مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتهما، والعمل بكل الطرق الممكنة لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم ومحكمتهم.

أدان البرلمان العربي بإشدد العبارات، الاقتحامات التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي لمدن عدة بالضفة الغربية المحتلة ومنها مدينة البيرة الفلسطينية، والذي أسفر عن إصابة مواطنين فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، وإصابة العشرات بحالات اختناق، خلال المواجهات العنيفة التي شنتها قوات الاحتلال.

وأكد البرلمان العربي في بيان له أمس أن القوة

دعا النائب أسامة الشاهين

الحكومة إلى التحرك الفوري

لمواجهة موجة التضخم وارتفاع

أسعار السلع وتخفيف تأثيرها

على المواطنين امتثالاً للمطالبات

الشعبية والتوجهات النيابية.

وقال الشاهين في تصريح

بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة، إن

الكويت أصبحت الأعلى خليجياً

في نسب التضخم بعد أن كانت

الأدنى في 2019، مشيراً إلى

أن التضخم في أسعار السلع

الاستهلاكية فاق 3٪.

وأضاف أن هذا التضخم

والارتفاع في الأسعار يتحمله

المواطن من دون وجود إجراءات

حكومية جديده وحقيقية لكبح

جماح غلاء الأسعار.

ودعا الشاهين الحكومة إلى

مواجهة هذا الغلاء، وتنفيذ

توجيهات سمو ولي العهد

والمطالب الشعبية والنيابية

الواسعة الخاصة بدعم وسرعة

المقاعدين بحلول مالية سريعة

تساعد المجتمع على

مواجهة هذا التضخم والغلاء

في الأسعار.

ولفت إلى أن التوجيهات

النيابية والمطالبات الشعبية

التي توجت بتبني سمو ولي

العهد هذا الموضوع قد أخذت

وقتنا طويلاً، لكن حتى الآن لا

نجد حلاً حقيقياً من مؤسسة

التأمينات الاجتماعية ووزارتي

المالية والتجارة تخفف المعاناة

تجاه هذا الغلاء والتضخم.

وأفاد الشاهين أنه مما يزيد

من (الطين بلة) أن هذا الغلاء

يأتي مصحوباً باستمرار

التعدي على المال العام وعدم

تحصيل الأموال المتعدي

عليها التي أساءت التأمينات

الاجتماعية إدارتها.

وبيّن أنه وجه سؤالاً حول

دور وزارة العدل والنيابة

العامه في ملاحقة المتهم المدان

الهارب فهد الرجعان وأن

الإجابات جاءت للأسف غير